



تجارب الإصلاح وإعادة الهيكلة

ما هي الإصلاحات المطلوبة:

1- إعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية العربية. بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام البنك المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية بحيث أن تقوم تلك الأخيرة على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة التنفيذية أو التشريعية فيها .

2- زيادة التنافس بين البنوك وذلك عن طريق فتح المجال لبنوك جديدة سواء محلية أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة ووضع القوانين الكفيلة بالقضاء على احتكار القلة والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني .



3- عدم التدخل في عملية تخصيص التسهيلات الائتمانية وترك الأمر برمته إلى البنوك وفق المعايير المصرفية المعمول بها في ذلك المجال.

4- ترك عملية تحديد رسوم وتعرفة الخدمات التي تقدمها البنوك للبنوك لتحديد لها على أساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات البنكية.

5- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع تلك البنوك من تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.



6- الرقابة والوقائية (Prudential Supervision). استخدام طرق أفضل من مراقبة وتبع أعمال البنوك التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة القدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من أثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية من الوقاية منها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى وهذه الطرق تتضمن:

- أ. الكفاية الرأسمالية: تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية في البلاد العربية بما يتفق مع اتفاقية بازل (Basle Accord).
- ب. نسبة السيولة: تطبيق نسبة السيولة الاجبارية (مثال ذلك 20% في مصر والسعودية، 30% في الأردن، 60% في المغرب).



- ج. التحفظ على القروض الرديئة: وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض العالية المخاطر.
- د. سياسة توزيع الأرباح: تدخل السلطات النقدية في هذه العملية مما يضمن سلامة أصول البنك وأعماله وفي نفس الوقت يحفظ حقوق المساهمين.
- هـ. زيادة الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات.
- و. تعيين مدققي حسابات خارجيين.



ز. منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني: وضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك لمقترض واحد .

ح. إنشاء مكتب مركزي للمخاطر (Central Risk Bureau) .

ط. استحداث نظام تأمين الودائع: على غرار النظام المتبع في الولايات المتحدة أو كندا وبريطانيا مثلاً وذلك بتأمين حد أعلى على الودائع (مثال في كندا 100000 دولار كحد أعلى على حساب الوديعة) .



قضايا ما زالت تحت النقاش:

ما زالت هناك قضايا معلقة يدور حولها النقاش في الأوساط المالية والأكاديمية نذكر منها:

1- الاندماج Merger: رغم الاختلاف النسبي في أحجام البنوك العربية (أصول البنوك إلا أنه يمكن القول أن جميع البنوك العربية صغيرة عند مقارنتها بالبنوك العالمية. لذلك كان هناك دائما الحديث عن دمج البنوك المحلية الصغيرة، بحيث تتحقق الميزات التالية:



أ. الاستفادة من وفورات الحجم.

ب. ضمن القدرات الإدارية ورفع كفاءة العمليات.

ج. زيادة الموارد والأصول المالية المتاحة.

د. خفض تكاليف الاستثمارات في التقنيات الحديثة التي يتطلبها البنك للقيام بأعماله والمحافظة على وضعه التنافسي.



ولكن هناك بعض المحاذير وهي:

- عدم المقدرة على تقديم خدمات متميزة لعملاء البنك في وقت توحدت فيه معايير الخدمة.
- كما أن هناك مجال للاستفادة من وفرات الحجم كأن هناك أيضاً مضار لكبر الحجم وتكريس الهيكل الاحتكاري في السوق المصرفي.
- نقص الشافية وما يسبب ذلك من زيادة عنصر المخاطرة.
- يجب ملاحظة أن دمج بنك ضعيف وبنك ضعيف آخر لا يؤدي الغرض بل يخلق مشاكل أكبر.



2- تخصيص البنوك المملوكة للدولة: العديد من الحكومات العربية ما زالت تمتلك جزء كبير من القطاع المصرفي وأن أحد مجالات الإصلاح الحيوية هي تحويل تلك البنوك إلى القطاع الخاص. ولقد أيدت كل من مصر والأردن والمغرب وتونس الرغبة في تخصيص بعض من البنوك الحكومية. ولكن هناك ثلاث قضايا أساسية ما زالت تحت النقاش والمداولة وهي:

- هل يمكن تطبيق الخصخصة في قطاع البنوك.
- قضية مقدار ما يمكن أن يمتلكه شخص واحد من رأسمال البنك.
- البيع للأجانب (المشاركة الأجنبية).



3- البنك الشامل (Universal Banking): ما زالت البنوك في الوطن العربي مقسمة إلى بنك تجاري، بنك استثماري، بنوك الأعمال والبنوك المتخصصة وتلك البنوك لا تستطيع التعامل في غير تخصصها أو في مجال غير المنصوص عليه في ترخيص مزاولة النشاط. هناك من ينادي بالتخلي عن تلك التقسيمات لصالح بنك شامل يقوم بجميع وظائف البنوك الأخرى.

4- العولمة واتفاقيات التجارة العالمية: في إطار تحرير التجارة والانفتاح العالمي فإن التنافس بين البنوك العربية المحلية والأجنبية سوف يحدث في الأسواق الداخلية للدول العربية مما قد يؤدي في المدى المتوسط والطويل على إغلاق بعض البنوك العربية إذا لم تتخذ خطوات إيجابية نحو زيادة كفاءة البنك وزيادة القدرة التنافسية.



جهود تطوير وإصلاح القطاع المصرفي العربي

1- وقف العمل بسياسات الكبت (الكبح) المالي.

❖ إزالة القيود الإدارية على أسعار الفائدة (تحرير أسعار الفائدة).

❖ الابتعاد عن الائتمان الموجه.

2- التحول نحو أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (الكمية) – الاعتماد على قوى السوق.

3- إعادة هيكلة القطاع المصرفي محلياً.

❖ خصخصة (تقليص دور الدولة).

❖ دمج.

❖ تعديل في الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي.

❖ تعزيز الرقابة واستخدام معايير الأمان (معيار "بازل" الملاءة).

❖ تعميق السوق المالي (تطوير سوق الأوراق المالية). هناك 15

سوقاً مالية في الوطن العربي والعمل جاري على إنشاء أسواق

مالية في سوريا واليمن.



التوجهات الإيجابية في القطاع المصرفي العربي

لقد حاولت المصارف العربية خلال الحقبة الماضية معايشة ومواكبة التطورات العالمية في القطاع المصرفي والمالي وسعت إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يعزز فرص النمو والربحية. وذلك من خلال:

1- التحول نحو مفهوم المصرف الشامل "Universal Banking".

❖ دخول نشاطات مثل التمويل التاجيري، صيرفة الأعمال، التأمين، الخدمات المصرفية الخاصة، الخدمات الشخصية، الصناديق الاستثمارية والرأسمالية، أنشطة أسواق رأس المال، وغيرها.



2- تنوع وتوسيع وتحديث قاعدة الخدمات والمنتجات (الأدوات).

❖ تقديم خدمات مبتكرة على مستوى سوق التجزئة مثل بطاقات الائتمان والصرف الآلي (ATM) والقروض الاستهلاكية والإسكانية وبرامج الادخار المرتبط بالتأمين.

❖ تقديم قروض مصرفية مشتركة مع مصارف عربية وأجنبية والتوجه نحو "e-banking" – الصيرفة الإلكترونية والصيرفة التليفونية والصيرفة عبر شبكات الإنترنت.



3- زيادة رأس مال المصارف العربية سواء من خلال مصادر ذاتية أو غير ذاتية.

❖ تطوير برامج الادخار والاستثمار لتضم مجالات جديدة مثل التأمين والعقود التأمينية وإصدار سندات الدين الدولية وشهادات الإيداع الدولية والارتباط ببرامج تمويل التجارة العربية من خلال منظمات مثل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية بغرض توفير القروض المتوسطة والطويلة الأجل للقطاعات والمشروعات الاقتصادية.



4- ازدياد التوجه نحو تمويل المشاريع من خلال القروض المصرفية المشتركة (Syndicated Lending) للمشروعات الائتمانية أو الإنمائية وبصيغ تمويلية مبتكرة ومتطورة مثل B.O.T .

5- ازدياد عمليات الدمج والتملك (Merger and Acquisition) كوسيلة أساسية لتوسعة عمليات المصارف العربية وذلك للتمتع بمزايا الإنتاج الكبير (وفورات الحجم والنطاق وخفض تكلفة الخدمة وفتح أسواق جديدة) “Mega Banks” من خلال تكوين القدرة على المنافسة.



6- تحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية والطرق المحاسبية مما ساهم في تطوير أساليب الرقابة وتعزيز الشفافية والإفصاح، لدى عموم المصارف العربية.

7- التوسع المتواصل في مجال العمل المصرفي الإسلامي سواء على صعيد النشاط الإجمالي أو الربحية. حيث بلغ عدد المؤسسات المالية (الرئيسية) في العالم العربي نحو 18 مؤسسة برأس مال مقداره 5.1 بليون دولار وإجمالي أصول 38.5 بليون دولار. وقد نمت المؤسسات التمويلية الإسلامية بالمتوسط بصورة أسرع من البنود الأخرى وخصوصاً في البحرين والكويت والإمارات والأردن والسعودية.



8- اتجاه العديد من المصارف العربية نحو استخدام استراتيجيات وسياسات مبتكرة في مجال إدارة المخاطر (Risk Management) وإدارة الموجودات والمطلوبات وتنمية القدرة على إدارة الأزمات.

9- زيادة الاستثمار في العنصر البشري خصوصاً في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واجتذاب الكفاءات العربية العائدة من البلدان الغربية ذوي المهارات والخبرات العلمية والعملية لإدارة المصارف وفق الفكر والعمل المالي والمصرفي الحديث.